ترقب حقوقي لمساءلة السعودية في مجلس حقوق الإنسان

طالبت منظمة "العفو الدولية" الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كف الصمت المطبق إزاء الوحشية في المملكة، ودعت إلى محاسبتها في "الاستعراض الدوري الشامل" لسجل حقوق الإنسان في 5 نوفمبر / تشرين الثاني 2018.

تقرير: محسن العلوي

تزيح فضيحة مقتل خاشقجي الستار عن وحشية النظام في السعودية، التي ظهرت معالمها في الأروقة الخارجية، وبقيت مخبئة ومستترة في الداخلية. إذ دعت منظمة "العفو الدولية" الدول الأعضاء في الامم المتحدة إلى كف الصمت والتصريح جهاراً بدلالات الوحشية في السعودية.

وترتقب "العفو الدولية" والعديد من المنظمات الحقوقية يوم 5 نوفمبر / تشرين الثاني 2018 حينما ستعقد جلسة في مجلس حقوق الانسان لبحث قضايا حقوقية في المملكة السعودية، فدعت المنظمات وناشطين حقوقيين الموعد بالمطالبة إزاحة المصداقية عن السعودية في المجلس العالمي.

وبينت "العفو الدولية" أن قمع المنتقدين والمعارضين داخل البيت السعودي تجاهلته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، برغم ثبوت أدلة أقوى من تلك التي ساهمت في إدانته في قضية مقتل خاشقجي.

وجددت المنظمة مطالبتها جميع الدول بتعليق مبيعاتها من الأسلحة إلى الرياض نظراً للأدلة الدامغة بأنها تستخدمها لارتكاب انتهاكات جسمية ضد حقوق الإنسان.

من جهتهم، أكد ناشطون حقوقيون أن مقتل الكاتب الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول ما هو إلا مؤشر على نية الرياض المبيتة لقمع الأصوات المعارضة بأي طريقة، من دون الخشية من أحد، في ظل وجود محمد بن سلمان في منصب ولي العهد.

ووجه الناشطون دعوات عدة ومنوعة إلى أعضاء المجلس، فمنهم من طالب برفع الصوت عالياً اتجاه الجرائم التي ارتكبتها الرياض، سواء في داخل المملكة أم في خارجها. ومنهم من طالب بالتدقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ضد حقوق الانسان وابرزها الحرب التي تقودها السعودية على الشعب اليمني.